

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.426
9 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٢٦

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الثلاثاء،
٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة غونزاليس

المحتويات

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

تقرير الرئيسة عن الأنشطة المضطلع بها بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين للجنة

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Official Chief of the Nations Plaza Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 750, 2 United

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (CEDAW/C/1999/II/I)

١ - أقر جدول الأعمال.

تقرير الرئيسة عن الأنشطة المضطلع بها بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين للجنة

٢ - الرئيسة: قالت إن الفريق العامل لما قبل الدورة قد وضع قوائم بالقضايا الواردة في التقارير التي سينظر فيها أثناء الدورة الحالية. وقد جمعت هذه القوائم في وثيقة واحدة ووزعت على أعضاء اللجنة. وأضافت أن السيدة شوب - شيلينغ، التي ترأست الفريق العامل ستناقش أعماله في وقت لاحق.

٣ - واستطردت تقول إن لجنة مركز المرأة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية قد اجتمعا معا في أوائل آذار/ مارس. وكان الفريق العامل قد انتهى من وضع الصيغة النهائية لنص البروتوكول. وقد أقرت اللجنة ذلك النص واتخذت قرارا يوصي بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديمه إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة لإقراره.

٤ - وقالت إنها، بوصفها رئيسة للجنة، كان لها شرف التحدث إلى لجنة مركز المرأة عند افتتاح مناقشتها العامة. وأوضحت أنها وجهت الانتباه إلى الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية، مشيرة إلى أنه، وإن كانت ١٦٣ دولة قد صدقت عليها، فلا يزال الهدف المتمثل في التصديق عليها من جميع دول العالم بحلول عام ٢٠٠٠ بعيدا عن التحقيق، ودعت الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأوضحت أيضا أنه مادامت الدول التي لم تصادق على الاتفاقية حتى الآن تنتهج كلها تقريبا وبصورة صريحة سياسة التمييز ضد المرأة والطفلة، لابل وتنتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان لهن. فإن من غير المرجح أن يتحقق التصديق العالمي على الاتفاقية. وقالت إنها دعت الدول الأعضاء إلى قبول التعديل للفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية، الذي يقرر عدد الاجتماعات السنوية التي تحتاج إليها اللجنة للإضطلاع بعملها، والتي تمكنها من الوفاء بمسؤولياتها الجديدة التي تنشأ عن اعتماد البروتوكول الاختياري.

٥ - ومضت تقول إنها، لدى وصفها للأعمال التي اضطلعت بها اللجنة منذ آذار/ مارس ١٩٩٨، وجهت الانتباه إلى بيان اللجنة بشأن التحفظات على الاتفاقية، وأوضحت أن اللجنة تولي اهتماما جديا إلى مسألة التحفظات المسجلة على المادتين ٢ و١٦، وأنها ترى أن هذه التحفظات تمس بصورة خطيرة مركز المرأة وتمتعها بحقوق الإنسان. وأردفت قائلة إنها ذكرت التوصية العامة رقم ٢٤، بشأن المادة ١٢، باعتبار أن وضعها يشكل مساهمة هامة في مجال النظر في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٦ - ومضت الرئيسة تقول إنها وجهت الانتباه أيضا إلى تقرير اللجنة عن النتائج التي تحققت في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وهو التقرير الذي كان قد قدم إلى لجنة مركز المرأة باعتبارها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بعنوان المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. وأردفت قائلة إن لجنة مركز المرأة تناولت مجالين حرجيين من مجالات الاهتمام المبينة في منهاج العمل، وهما الآليات

الدولية للنهوض بالمرأة، والمرأة والصحة. وأوضحت أنه فيما يتعلق بالمرأة والصحة قامت لجنة مركز المرأة باستعراض ومناقشة التوصية العامة رقم ٢٤.

٧ - وأشارت إلى أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تكلمتا في لجنة مركز المرأة. وأن الدكتور غرو هارلم برونتلاند كرر التزام المنظمة بخلق واقع مختلف بالنسبة لصحة المرأة، موضحاً أن الاستراتيجيات الإنمائية قد أثبتت أن الاستثمارات في صحة المرأة تعطي نتائج جيدة جداً. أما الدكتورة نفيس صادق فقدمت معلومات هامة جداً عن الاستعدادات لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في القاهرة عام ١٩٩٤ ولاحظت أن مشكلة صحة المراهقين وازدياد حالات الحمل والإجهاض بين المراهقات قد أهملت.

٨ - وذكرت أنه كان قد شكّل فريق من خبراء الصحة، ضم بين أعضائه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. وقالت إن لجنة مركز المرأة اعتمدت، بناءً على مناقشات ذلك الفريق، مجموعة من الاستنتاجات بشأن صحة المرأة، تشكل تكملة هامة لمنهاج عمل بيجين. وأوضحت أن هذه الاستنتاجات، إلى جانب التوصية العامة التي اعتمدها اللجنة بشأن صحة المرأة، تشكل الأساس للعمل في المستقبل من جانب الحكومات والمجتمع المدني. وأكدت أن نصوص البيانات التي أدلى بها في تلك المناقشات، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ستكون مفيدة للجنة لدى نظرها في تنفيذ المادة ١٢.

٩ - وتابع قائلة إنها تحدثت إلى الدكتورة صادق وإلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وأن كليهما أعربتا عن اهتمامهما بتعزيز تعاونهما مع اللجنة. وأضافت أن السيدة بيلامي أكدت عزمها على نشر المعلومات عن الاتفاقية وعن حقوق البنات الأطفال عن طريق المكاتب الإقليمية التابعة لمنظمتها. وأشارت إلى رئيسة لجنة مركز المرأة قائلة إنها ناقشت بيان اللجنة عن التحفظات على الاتفاقية مع الرئيستين التنفيذيتين وطلبت إليهما تشجيع البلدان المعنية على مراجعة وسحب تحفظاتها.

١٠ - واستطردت قائلة إن جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان تضمن بنداً عن حقوق المرأة، وذلك نتيجة لسنوات من الجهد من جانب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقالت إنها دعيت إلى حضور الجلسات المخصصة لهذا البند وإلى المشاركة في حلقة العمل التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولكن مرضها حال دون قيامها بذلك. واستدركت قائلة إن السيدة شوب - شيلينغ، التي مثلت اللجنة بدلاً عنها، ستصف تلك الأنشطة وستوزع نسخة من بيانها الذي أدلت به في لجنة حقوق الإنسان.

١١ - وذكرت الرئيسة أنها حضرت الدورة السابعة لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، المعقودة في جنيف في آيار/ مايو وشاركت أيضاً في حلقة عمل بشأن إدماج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، وهي حلقة اشتركت في تنظيمها مفوضية حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقالت إن من الجدير بالذكر أن أربعة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ترأسها حالياً نساء، وهي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة

المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأوضحت أن هدف حلقة العمل تلك هو توجيه مزيد من الاهتمام إلى قضية حقوق الإنسان للمرأة وإلى إدراج اعتبارات الفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية في جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقالت إن حلقة العمل سعت أيضا إلى تقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد العقبات التي صودفت، وصوغ استراتيجيات وتوصيات للعمل في المستقبل، واستنباط السبل التي من شأنها أن تكفل تنفيذ صكوك حقوق الإنسان بطريقة تأخذ في الاعتبار الطابع المنظومي والمنهجي للتمييز ضد المرأة.

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)
١٢ - السيدة التلاوي (مصر): تكلمت بوصفها رئيسة سابقة للجنة، فقالت إن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق منذ الدورات الأولى للجنة سواء من حيث الموارد والدعم المتوفرين أو من حيث علاقة اللجنة بحكومات الدول الأطراف. وأردفت قائلة إن اللجنة كانت، في باكر أيامها، تجتمع في دورة واحدة فقط مدتها أسبوعان كل سنة بموارد محدودة وقلة من الموظفين، خلافا لما عليه الحال الآن حيث تعقد دورتين في السنة كل منهما مدتها أسبوعان ويتوفر لها دعم ممتاز من شعبة النهوض بالمرأة. وأعادت إلى الذاكرة أن الحكومات كانت تنظر إلى أنشطة اللجنة بعين العداء والإرتياب، وكان يُنظر إلى أعضائها على أنهم متطرفات يرمين إلى إحراج الدول التي تقدم التقارير. واستدركت قائلة إن الحكومات، بعد كفاح طويل من جانب أعضاء اللجنة، أخذت تحترم اللجنة، وإن أثر الاتفاقية على الصعيد القطري يتجلى في التقدم الذي تحرزه الدول الأطراف في كل فترة من فترات الإبلاغ. وقالت إن ثمة تطورا آخر جديرا بالترحاب هو مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد التقارير، وهو أمر لم يكن قد سُمع بمثله قط يوم بدأت اللجنة عملها.

١٣ - وأوضحت تقول إنها، بوصفها وزيرة للشؤون الاجتماعية في مصر، تقوم حاليا بالإشراف على برنامج للإصلاح الاجتماعي بشأن تشريع يتعلق بمركز المرأة وقانون الأسرة، وإنها تعمل مع وزير العدل فيما يتعلق بإمكانية سحب تحفظات مصر على الاتفاقية. واستطردت قائلة إن المفوضة السامية لحقوق الإنسان تركز على الحق في التنمية، وهو أمر ملائم في هذا الوقت حيث يعيش في العالم بليون شخص في مستوى دون حد الفقر. وإن كون معظم هؤلاء الناس هم من النساء يجعل صلة هذه القضية بمركز المرأة واضحة كل الوضوح. وأكدت أن الوقت قد حان لإيلاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي أهملت في الماضي بسبب التركيز الشديد على الحقوق المدنية والسياسية في جو المواجهة الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة. وطلبت إلى اللجنة، بناء على ذلك، أن تقدم توصيات إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.